فينيق
PHOENIX

تقدير موقف

مشروع القرار الأمريكي لنشر قوة دولية في قطاع غزة

"الفرص والتحديات"

اعداد:
د. منصور أبو كريم
باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

غزة - فلسطين - 2025

تَقدِير موقف:

مَشْرُوع القرار الأمريكي لنَشْر قوَّة دوليَّة في قطاع غزَّة

"الفُرَص والتَّحديات"

إعداد:

د. منصور أبو كريم

باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

غزة - فلسطين

نوفمبر 2025

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

فهرس الموضوعات

رؤيتنا 2
رسالتنا 2
فهرس الموضوعات 3
مقدِّمة: 4
أوَّلًا: لمحة عامَّة عن المشروع: 4
ثانيًا: الفُرَص المتاحة: 6
ثالثًا: المخاطِر والتَّحديات: 7
خاتمة: 11

مقدِّمة:

بعد أكثر من عامين من الحرب على غزَّة - وفي إطار الاستعداد للانتقال للمرحلة الثَّانية من الخِطَّة الأمريكيَّة لوقف الحرب- تقدَّمَت إدارة الرَّئيس الأمريكي دونالد ترامب بمشروع قرار لمجلس الأمن الدَّولي، يقضِي بإنشاء قوَّة دوليَّة للأمن والاستقرار في غزَّة ضمن ترتيبات اليوم التَّالي للحرب، ويُطرح هذا المَشْروع في سياق محاولة إدارة الأزمات، وتأمين عمليَّة إعادة الإعمار، وإعادة الهدوء والاستقرار؛ لكنَّه يثير العديد من التساؤلات بشأن جدواه وآثاره على القضيَّة الفلسطينيَّة والسيادة الوطنيَّة.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليليَّة شاملة لهذا المشروع، مع تسليط الضَّوء على الفرص والتَّحديات التي قد تواجه الفلسطينيِّين في التعامل معه، إلى جانب توصيَّات عمليَّة لصياغة موقف فلسطيني فاعل.

أوَّلًا: لمحة عامَّة عن المشروع:

تُمثِّل مبادرة الرَّئيس ترامب بشأن قطاع غزَّة - والَّتِي حَظِيت بدعم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ودول عربية - محاولةً هامَّةً لكسر الجمود الَّذي وجدت إسرائيل نفسها فيه في حربها ضد حماس، وللانتقال من إطار المواجهة الثنائيَّة إلى عمليَّة متعدِّدة الأطراف تشمل الولايات المتَّحدة والدُّول العربيَّة، حيث نشر البيت الأبيض مبادرة الرَّئيس ترامب المكوَّنة من عشرين نقطة لإنهاء القتال في قطاع غزَّة، ولصياغة واقع جديد من الاستقرار، وإعادة الإعمار لما بعد الحرب[1].

وفي إطار الانتقال للمرحلة الثَّانية صاغت الإدارة الأمريكيَّة مشروع قرار في مجلس الأمن التَّابع للأمم المتَّحدة يسمح بإنشاء قوَّة دوليَّة "استقرار" (International Stabilization Force/ ISF) في قطاع غزَّة لمدَّة مبدئيَّة تبلغ سنتين، قابلة للتَّمديد[2]، وتنصُّ المسودَّة على أنَّ هذه القوَّة ستعمل بالتَّعاون مع مجلس يُدعى (Board of Peace (BoP، وهِي هيئة انتقاليَّة تُشرف أيضًا على إدارة مؤقَّتة في غزَّة، وتنسِّق مع مصر وإسرائيل، وستشرف هذه القوَّة على نزع السِّلاح من غزَّة، وسيُطلَب من قوَّات الأمن الإسرائيليَّة المقترحة الإشراف على نزع السِّلاح من قطاع غزة، "بما في ذلك تدمير ومنع إعادة بناء البنى التحتيَّة العسكريَّة والإرهابيَّة والهجوميَّة، بالإضافة إلى نزع أسلحة الجماعات المسلَّحة غير الحكوميَّة بشكل دائم"، في إشارة إلى حماس وغيرها من المنظَّمَات الفلسطينيَّة العاملة في غزَّة،

(1) Tamir Heiman, Ofer Guterman, The Trump Initiative for the Gaza Strip: Risks and Opportunities, Institute for National Security Studies, Israel, September 30, 2025, at https://goo.su/nQnpJ1x.

(2) Michelle Nichols, US may ask UN to mandate international force in Gaza for two years, document shows Reuters: November 5, 2025. At https://goo.su/IUU7l8I.

كما ستُكلَّف القوَّة بحماية المدنيّين في غزَّة، ودعم عمليَّات الإغاثة الإنسانيَّة، وتلبية الاحتياجات اللوجستيَّة، وتدريب ضباط شرطة السُّلطة الفلسطينيَّة المتمركزين في غزَّة[1].

ويحدِّد مشروع القرار المهام المفترضة للقوَّة في حماية المدنيّين، وتأمين المعابر والرّاحة الإنسانيَّة، وتدريب قوَّات أمن فلسطينيَّة، والمشاركة في "نزع سلاح"، أو تفكيك البُنى العسكريَّة للمجموعات غير الدولَتيَّة (مثل الفصائل الفلسطينيَّة المسلَّحة)[2].

وينصُّ مشروع القرار على أنَّ قوات الأمن ستنتشر في غزَّة "تحت قيادة موحَّدة مقبولة من مجلس السَّلام"، ويؤكِّد على أنَّ إنشاء القوَّة وعمليَّاتها سيتمُّ "بالتَّشاور والتعاون مع مصر وإسرائيل"، وسيتمُّ تمكين القوَّة "من استخدام جميع التَّدابير اللَّازمة لتنفيذ ولايتها بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدَّولي"، ويدعو مشروع القرار أيضًا إلى تمكين مجلس السَّلام- بصفته "إدارة حكم انتقاليَّة"- من تحديد الأولويَّات، وجمع التَّمويل لإعادة إعمار غزَّة إلى أن "تحصل السُّلطة الفلسطينيَّة على نتائج مرضية"[3].

وترحِّب مسودَّة ثالثة من القرار "بإنشاء مجلس السَّلام"، وهو هيئة حاكمة انتقاليَّة لغزَّة يفترض أن يرأسها ترامب نظريًّا لولاية تستمر حتَّى نهاية العام 2027، ومن شأن هذا القرار أيضًا أن يسمح للدُّول الأعضاء بتشكيل "قوَّة استقرار دوليَّة مؤقَّتة"، تعمل مع إسرائيل ومصر والشُّرطة الفلسطينيَّة المدرَّبة حديثًا، للمساعدة في تأمين المناطق الحدوديَّة، ونزع السِّلاح من قطاع غزَّة، وستُكلَّف هذه القوَّة أيضًا بـ"نزع السِّلاح من الجماعات المسلَّحة غير الحكوميَّة بشكل دائم"، وحماية المدنيّين، وتأمين ممرَّات المساعدات الإنسانيَّة، وخلافًا للمسودَّتَين السابقتَين فإنَّ المسودة الثَّالثة تذكر إمكانيَّة إقامة دولة فلسطينيَّة في المستقبل، وجاء فيها أنَّه بعد أن تُنفِّذ السُّلطة الفلسطينيَّة الإصلاحات المطلوبة وتبدأ إعادة إعمار غزَّة "قد تتهيَّأ الظُّروف أخيرًا لمسار موثوق نحو تقرير المَصِير الفلسطيني وإقامة الدَّولة"[4].

(1)FDD: U.S. Reportedly Drafts UN Security Council Resolution for Establishment of International Stabilization Force in Gaza, November 4, 2025. At https://goo.su/OvWqY.

(2)RAND Institute, Demilitarization in Gaza: Could the Palestinian Authority Be Part of the Solution?, Nov 3, 2025, at https://goo.su/mnNkH.

(3) مشروع قرار أميركي لمجلس الأمن.. حكم غزة حتى 2027، سكاي نيوز عربية، 4 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/PkWH.

(4) واشنطن ودولٌ عربيةٌ تدعو إلى "الإسراع" بتبني مشروع القرار الأمريكي في الأمم المتحدة بشأن غزة، موقع BBC عربي، 14 نوفمبر 2025،متاح https://goo.su/9v5Sg.

ثانيًا: الفُرَص المتاحة:

قد يوفِّر المَشْروع فرصة لإدخال استقرار نسبي إلى قِطَاع غزَّة، ممَّا يمهِّد لبدء إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي بشرط توفُّر ضمانات تفعيل حقيقيَّة، فمن النَّاحية الفلسطينيَّة يعطي المشروع غزَّة منبرًا لاستعادة مركزها، وإعادة الصِّناعة الوطنيَّة والمجتمعيَّة تحت إشراف فلسطيني/مشترك، فبعد 7 أكتوبر/تشرين الأوَّل تحسَّنت مكانة السُّلطة الفلسطينيَّة في العواصم العربيَّة.

فإنَّ مبدأ وجود إدارة فلسطينيَّة تكنوقراطيَّة تحت إشراف دولي صحيح من حيث الجوهر، تُعرِّفها الصِّياغة الرسميَّة بأنَّها كيان غير سياسي (تماشيًا مع مطلب نتنياهو بإدارة فلسطينيَّة "لا تتبع حماس ولا السُّلطة الفلسطينيَّة")؛ ولكن عمليًّا من المرجَّح أن تحافظ هذه الإدارة على ارتباطها بالسُّلطة الفلسطينيَّة، كما تطالب الدُّول العربيَّة[1].

كما يمكن أن يسهم تواجد قوَّات دوليَّة في قطاع غزَّة في لجم السُّلوك الإسرائيلي العدواني تجاه قطاع غزَّة، حيث يمكن أن تُشكِّل هذه القوَّات مانعًا أمام الجيش الإسرائيلي من الاستمرار في قصف وتدمير المنشآت والبنية التحتيَّة الفلسطينيَّة، باعتبارها قوَّات مراقبة دوليَّة، فعلى مدار تاريخ الصِّراع عملت إسرائيل على تجنيب تواجد قوَّات دوليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة، من أجل ضمان عدم الملاحقة الدوليَّة، وجعل العلاقة الفلسطينيَّة تخضع لميزان قوى ثنائي بعيدًا عن التَّواجد الدولي، **ويمكن إجمال الفرص التي قد يوفِّرها مشروع القرار في النِّقاط التَّالية:**

- تعزيز الدَّور العربي والأوروبي، حيث إنَّ الإمارات ومصر والأردن والسُّعوديَّة لن تُموِّل إعادة الإعمار في غياب الحكم الذَّاتي الفلسطيني، وينطبق الأمر نفسه على الحكومات الأوروبيَّة، فبينما لا تتوقَّع الدُّول العربيَّة والأوروبيَّة أن تُقرَّ الحكومة الإسرائيليَّة الحالية بحلِّ الدَّولتين، فإنَّها تتوقَّع من السُّلطة الفلسطينيَّة المشاركة في تحديد مستقبل غزَّة، وتتوقَّع مسارًا يُبقي على أفق سياسي واعد، وقد اشترطت مصر- كغيرها من الدُّول العربيَّة- مشاركتها في أنشطة المرحلة الثَّانية بدعوة صَرِيحة من السُّلطة الفلسطينيَّة[2].

- توحيد الضفَّة وغزَّة: حيث يشير المَشْروع إلى أهميَّة توحيد الضفَّة الغربيَّة وقِطَاع غزَّة تحت إدارة فلسطينيَّة؛ لكنَّه لا يقدم آليَّات واضحة أو ضمانات لتحقيق ذلك، خاصَّة في ظلِّ استمرار سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينيَّة.

- يدعو مشروع القرار في الأمم المتحدة البنك الدَّولي والمؤسَّسات الماليَّة الأخرى إلى تسهيل وتوفير

(1) Tamir Heiman, Ofer Guterman, The Trump Initiative for the Gaza Strip: Risks and Opportunities, Institute for National Security Studies, Israel, September 30, 2025, at https://goo.su/nQnpJ1x.

(2)RAND Institute, Demilitarization in Gaza: Could the Palestinian Authority Be Part of the Solution?, Nov 3, 2025, at https://goo.su/mnNkH.

الموارد المالية لدعم إعادة إعمار وتنمية غزة، "وذلك مِن خلال إنشاء صندوق استئماني مخصَّص لهذا الغرض، ويديره المانحون"[1].

- وجود إشراف دولي قد يعزِّز من شفافيَّة التَّمويل والمشاريع، وإشراك القِطَاع الأهلي، ممَّا يقلِّل من سيطرة بعض الفاعلين المحلِّيين على القرار حصرًا.

وجود قوَّات دوليَّة في جزء من الأراضي الفلسطينيَّة يخرج الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي من دائرة الثُّنائية الَّتِي حكمت العلاقة على مدار العقود الماضية، ويوفِّر فرصة لوجود قوَّات دوليَّة تحت مظلَّة الأمم المتَّحدة تساعد على توفير الهدوء والاستقرار في الأراضي الفلسطينيَّة، ويمكن أن تشكِّل مقدمة للوصول إلى تسوية سياسيَّة شاملة تعتمد على الرِّقابة الدوليَّة في تنفيذ الاتفاقيَّات.

ثالثًا: المخاطِر والتَّحديات:

يقلِّص مشروع القرار الأمريكي من فرص تعزيز السِّيادة الفلسطينيَّة على كامل الأراضي الفلسطينيَّة، حيث يغفل المَشْروع المكوّن الفلسطيني كعامل أسياسي في إدارة قطاع غزَّة، وكجزء من الولاية السياسيَّة والقانونيَّة للسُّلطة الفلسطينيَّة، كما يغفل مشروع القرار الحديث عن الأفق السياسي، ويربط جهود إعادة الإعمار باستمرار الهدوء والاستقرار الأمني.

ويهدف البُعْد الأمني من المَشْروع إلى تشكيل قوَّة استقرار دوليَّة ذات مهام فضفاضة تتضمَّن التدخُّل في الشُّؤون الداخليَّة الفلسطينيَّة، بما في ذلك نزع السِّلاح، الأمر الَّذِي يتعارض مع التصوُّر الفلسطيني والعربي الَّذِي يريدها أن تقوم بفضِّ الاشتباكات العسكريَّة، ومراقبة تنفيذ الاتِّفاق، وأن توفِّر حماية للشَّعب الفلسطيني من بطش قوَّات الاحتلال، وأن يكون موقعها على الحدود، ويتضمَّن مشروع القرار أيضًا تشكيل لجنة تكنوقراط فنيَّة ومهنيَّة دون تحديد مرجعيَّة فلسطينيَّة لها، بما يقطع الطَّرِيق عن التَّواصل الإداري والسِّياسي مع الضفَّة الغربيَّة، وكذلك مع فرص الإعلان عن استثمار الاعترافات الدوليَّة بدولة فلسطين، كما يجعل مرجعيَّة اللجنة مجلس السَّلام العالمي فقط دون غيره، والَّذِي نصَّب ترامب نفسه رئيسًا له، علمًا بأنَّ المرحلة الانتقالية للجنة المحددة بثلاث سنوات قد تصبح مرحلة دائمة وفق التَّجربة الفلسطينيَّة[2].

تسعى إدارة ترامب- من خلال مشروع القرار- إلى إعادة تشكيل المشهد الفلسطيني وفق مقاربات قديمة جديدة، فبدلًا من الحديث عن إنهاء الاحتلال يُركِّز النِّقاش على إنهاء المقاومة، وبدلًا من

(1)Michelle Nichols, US may ask UN to mandate international force in Gaza for two years, document shows Reuters: November 5, 2025. At https://goo.su/lUU7l8I

(2) محسن أبو رمضان، في مخاطر مشروع القرار الأمريكي المقدم إلى مجلس الأمن، الملتقى الفلسطيني، نوفمبر 9, 2025، ممتاح https://goo.su/Wjk0e0.

الاعتراف بحقِّ الفلسطينيِّين في تقرير المصير يُطرح نقاش حول "سلام" و"استقرار" مَشْرُوطين، خاليين من العدالة، وحول "قوى دوليَّة" يُراد لها أن تحلَّ محلَّ إرادة الشُّعوب[1].

كما يحصر مشروع القرار مفهوم الأمن ضمن محاور الرِّواية والمصالح الإسرائيليَّة، بحيث يختزل الأمر بنزع السِّلاح في غزة، وإزالة عناصر عدم الاستقرار من الجانب الفلسطيني، دون الإشارة إلى اتِّخاذ أيِّ إجراءات أو صلاحيَّات لقوَّة الأمن الدوليَّة لمواجهة جذر المشكلة في وجود قوَّة الاحتلال العسكري، ولا يتحدَّث عن التصدِّي لهجمات جيش الاحتلال، أو توقُّف الغارات الجويَّة التي تسببت في دمار شامل للبنية التحتيَّة للقطاع[2]، فوفق مسودة مشروع القرار - الذي يُفترض أن يمنَحَ الشرعيَّة لوجود "قوَّة الاستقرار- لن يكون هو المرجعيَّة العليا لها؛ بل "مجلس السَّلام" الَّذِي سيقوده دونالد ترامب بمساعدة طوني بلير وآخرين، أي أنَّ "مجلس السَّلام" سيكون الحاكم الفعلي على الأرض، وليس مجلس الأمن، وسيُمنح لقوَّة الاستقرار السُّلطة لـ"فرض الأمن" وللحكم، وليس لحفظ السَّلام، أمَّا الفلسطينيُّون أصحاب الأرض والدَّولة المعترف بها في الأمم المتَّحدة كعضو مراقب - والتي اعترفت بها 160 دولة من ضمنها أربع دول من الدُّول الخمس دائمة العضويَّة - فلن يشاركوا في هذه التَّرتيبات إلا "حين تُتمُّ السُّلطة الفلسطينيَّة برنامجها الإصلاحي على نحو مرضٍ" يكون تنفيذه مقبولًا لدى "مجلس السَّلام" [3].

يكشفُ مشروع القرار عن محاولةٍ جديدة لإعادة إنتاج الهيمنة والسَّيطرة على الشَّعب الفلسطيني، بصيغة أمميَّة ناعمة ومختارة وفق مواصفات الولايات المتَّحدة، تحت شعارات "الاستقرار والإعمار"، إن مَن يقرأ تفاصيل المسودَّة يدرك أنَّ واشنطن تسعى إلى تأسيس نظام وصاية جديد على غزَّة تحت غطاء "الاستقرار الإنساني" و"إعادة الإعمار"، فالحديث عن تفويض دولي حتَّى عام 2027 يعني عمليًّا وضع القطاع تحت إدارة أجنبيَّة مباشرة، حيث تحكمه قرارات أمنيَّة واقتصاديَّة وحتَّى تشريعيَّة من خارج الإرادة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، دون أيِّ أفق لحلٍّ سياسي يضمن السَّلام الحقيقي بإنهاء الاحتلال والانسحاب الكامل، كما أنَّ المسودَّة الأميركيَّة لمشروع القرار لا تبشِّر " بسلام اقتصادي" كما يدَّعي البعض؛ بل بفرض الهيمنة الاستعماريَّة، فإنَّها مشروع لإدارة الأزمة لا لحلها، وإعادة إنتاج نظام السَّيطرة بأدوات دوليَّة جديدة، وحتَّى لو شاركت فيها دول مثل قطر أو مصر أو تركيا لأسباب متعلِّقة بسياساتهم بالمنطقة وعلاقاتهم مع الأطراف المختلفة لاعتبارات عدَّة،

(1) بسام زكرانة، تحويل التركيز... فلسطين بين المأساة والسياسات الدولية، وكالة صدى نيوز، 8 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/Oe26V.

(2) ليث أبو نواس، قراءة عربية لمسودة مشروع الولايات المتحدة في غزة، موقع حسنى، 9 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/bWwz5j.

(3) هاني المصري، مسودة مشروع القرار الأمريكي: احتلال بشرعية دولية، مركز مسارات، رام الله، فلسطين، 6 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/UTe4Bq.

فإنَّ الدَّور الأميركي المهيمن سيحولها إلى أداة تنفيذ لرؤية واشنطن وتل أبيب، لا إلى شراكة متكافِئَة[1].

إنَّ عمليَّة إعادة الإعمار المقترحة بمشروع القرار وبالمضمون تستند إلى آليَّات الهيمنة والاستلاب، ضمن معادلة وقف المقتلة مقابل عزلِ القِطَاع عن هُويَّته، وكذلك مقابل استغلال موارده، وخاصَّة الغاز والسَّاحل، ويُشار هنا إلى أنَّ مشروع القرار لا يتضمَّن الاستناد إلى قرارات الشرعيَّة الدوليَّة، وخاصَّة الحقُّ في تقرير المَصِير، وكذلك لا يتضمَّن محاسبة ومساءلة إسرائيل عمَّا اقترفته من مجازر عبر الإبادة الجماعيَّة، كما لا يوفر ضمانات لوقف الحرب، وانسحاب جيش الاحتلال من القِطَاع، وضمان إنفاذ المساعدات بصورة مستدامة وفتح المعابر[2]، ويمكن تحديد مخاطر مسودَّة مشروع القرار الأمريكي في النِّقَاط التَّالية:

- **فقدان السِّيادة الفلسطينيَّة:** بما أنَّ القرار يُعطي دورًا كبيرًا لـ BoP، وقوَّة دوليَّة تفرض "كلَّ الوسائل الضروريَّة"، فإنَّ هناك خطرًا في أن يُحوَّل الإشراف إلى إدارة أجنبيَّة تُحدِّد أولويَّاتها الخاصَّة، وليست بالضَّرورة تراعي مصالح الشَّعب الفلسطيني[3].
- **غياب المشروعيَّة السِّياسة:** لم ينَلْ مشروع القرار موافقة واضحةً من الجانب الفلسطيني، أو من منظَّمَة التَّحرير الفلسطينيَّة/الدَّولة الفلسطينيَّة[4].
- **غياب المرجعيَّة الدوليَّة:** من بين مساوئ مسودَّة القرار أنَّها لا تنصُّ على أنَّ المرجعيَّة هي الالتزام بالقانون الدَّولي وقرارات الأمم المتَّحدة ذات الصِّلَة بالقضيَّة الفلسطينيَّة؛ بل تكتفي بعبارة فضفاضة تُشِير إلى "قرارات مجلس الأمن السَّابقة المتعلِّقة بالوضع في الشَّرق الأوسط، بما في ذلك القضيَّة الفلسطينيَّة"، وهي صيغة بلا مضمون حقيقي، فإنَّ مسودَّة القرار - بصيغتها الحاليَّة- ضارَّة جدًّا بالقضيَّة الفلسطينيَّة، لأنَّها تمنح شرعيَّة دوليَّة لصيغة وصاية استعماريَّة جديدة، أو بالأحرى لاحتلال مقنَّع بالشرعيَّة الدوليَّة [5].

---

(1) مروان طوباسي، مشروع القرار الأميركي حول غزة.. تكريس للهيمنة بوجه جديد، جريدة القدس، 5 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/gUikk.

(2) محسن أبو رمضان، في مخاطر مشروع القرار الأمريكي المقدم إلى مجلس الأمن، الملتقى الفلسطيني، نوفمبر 9، 2025، متاح https://goo.su/WJk0e0.

(3) Just Security: www.justsecurity.org/124043/unsc-resolution-gaza-concerns/?utm_source=chatgpt.com.

(4) Michelle Nichols, US may ask UN to mandate international force in Gaza for two years, document shows Reuters: November 5, 2025. At https://goo.su/lUU7l8I.

(5) هاني المصري، مسودة مشروع القرار الأمريكي: احتلال بشرعية دولية، مركز مسارات، رام الله، فلسطين، 6 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/UTe4Bq.

- **احتماليَّة تقسيم غزَّة:** تزايدت المخاوف من احتمال تَقْسِيم قطاع غزَّة إلى منطقتَين منفصِلَتين بحكم الأمر الواقع، مع استمرار تعثُّر خطَّة الرَّئيس الأمريكي دونالد ترامب للانتقال إلى المرحلَة التَّالية من اتِّفاق إنهاء الحرب[1].

- **يعزِّز مخاوف نزع السِّلاح:** فإنَّ مطالب نزع السِّلاح/تفكيك المقاومة تلقى قبولًا شعبيًّا ضعيفًا، ويُحتمل أن تُوسِّع الانقسام أو تُثبِّته في غزَّة[2]، حيث يقترح المشروع نشر قوَّة دوليَّة في غزَّة، وتجريد الفصائل الفلسطينيَّة من سلاحها، مع التَّركيز على الأمن وفقًا للمصالح الإسرائيليَّة، دون معالجة قضيَّة الاحتلال أو ممارساته، وهذا الأمر يهدِّد أحد أبرز مكوِّنات الهُويَّة الفلسطينيَّة، وهو المقاومة ضد الاحتلال.

- **يرتكزُ على مبدأ الأمن الإسرائيلي:** حيث يتبنَّى مشروع القرار مفهوم أمن "إسرائيل" كمِحْور أساسي، ويرَى أنَّ الجهود المبذولة من جميع الجهات يجب أن تُطْرح من منظور أمني عسكري إسرائيلي، فقد ذُكِر فيه بنود تُعْطي الحقَّ في تجاوز تصويت مجلس الأمن في اتِّخاذ أيِّ تدابير لازمة لاحقًا يجدها المجلس الأمني غير مناسبة بما يتوافق مع حفظ أمن "إسرائيل"، ويشترط فقط موافقة "إسرائيل" ومصر على أيٍّ من هذه التَّدابير دون الرُّجوع لمجلس الأمن مصدر شرعيَّة الأمم المتَّحدة[3].

- **محاربة قوى المقاومة:** مشروع القرار يعزِّز التخوُّفات المشروعة مِن وجود قوَّة دوليَّة عسكريَّة لمواجهة المقاومة في غزَّة، ويحصر الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيِّين في معضلة غير أخلاقيَّة بتاتًا، بين اختيار قبول وصاية قوَّة دوليَّة عسكريَّة، أو مواجهة جحيم الإبادة الجماعيَّة مكتملة الأركان تحت وقع إجرام احتلال إسرائيلي تجاوز حدود التوحُّش في المنطقة.

- **تقييد التَّمويل الدَّولي:** فإنَّ أيَّ تمويل أو مشاركة دوليَّة قد تأتي مع شروط تُقيِّد البرنامج التَّنموي الفلسطيني، أو تَشترط تغييرات سياسيَّة/أمنيَّة مسبقة، ممَّا يعزِّز فرض الوصاية، حيث ينصُّ هذا المشروع على إنشاء "مجلس سلام" وصندوق تمويل لإعادة إعمار غزَّة، وهو ما يعتبره كثيرون محاولة لفرض وصاية أمريكيَّة ودوليَّة على القرار الفلسطيني، بما يتعارض مع حقِّ الشَّعب الفلسطيني في تقرير مصيرِه.

---

(1)The risk of Gaza's partition looms as Trump's plan falters in moving to the next phase. Reuters agency, November 11, 2025. At https://goo.su/zTeRMxv.

(2)RAND Institute, Demilitarization in Gaza: Could the Palestinian Authority Be Part of the Solution?, Nov 3, 2025, at https://goo.su/mnNkH.

(3) ليث أبو نواس، قراءة عربية لمسودة مشروع الولايات المتحدة في غزة، موقع حسنى، 9 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/bWwz5j.

- **هيمنة دوليَّة طويلة الأمد**: حيث إنَّ صيغة هذا المشروع لَا تنصّ على إدارة انتقاليَّة محايدة كما يُروج لها، وربَّمَا لن تكون مؤقَّتة كذلك؛ بل هي تجسِيد لواقع الاحتلال بصِيغة دوليَّة أمريكيَّة المنشأ، تنزع عن شعبنا الفلسطيني حقَّه في تقرير مصيرِه، وتُفرِّغ قضيتنا الوطنيَّة من جوهرها التحرُّري، فبدلًا من أن يكون الحلُّ قائمًا على إنهاء الاحتلال الاستعماري، وتحقيق إقامة دولة فلسطينيَّة مستقلَّة ذات سيادة ومتواصلة جغرافيًّا وفق القرارات الأمميَّة، يُعاد إنتاج السَّيطرة بأدوات جديدة تحت شعار "السَّلام والتَّنمية"[1].

- **تقويض الكيانيَّة الفلسطينيَّة**: حيث يسعى هذا المشروع إلى تقويض السُّلطة الفلسطينيَّة، كونه يربط إصلاحات السُّلطة الفلسطينيَّة بخطَّة الرَّئِيس الأمريكي السَّابق دونالد ترامب، ممَّا قد يؤدِّي إلى تقييد دور السُّلطة وتهميشها في إدارة قطاع غزَّة، كما أنَّ الصِّياغة الثالثة لمشروع القرار أصبحت تطرح فكرة الدَّولة الفلسطينيَّة وحق تقرير المَصِير للشَّعب الفلسطيني كنهاية لهذا المسار الذي يبدأ بإعادة الوصاية الدوليَّة والعربيَّة للسَّاحة السياسيَّة الفلسطينيَّة؛ لكن هذه الفكرة ما زالت هلاميَّة بدون آليَّات واضحة للتَّنفيذ، ممَّا قد يؤدِّي إلى مرحلة انتقاليَّة طويلة الأمد مرَّة أخرى، كما جرى في أوسلو.

خاتمة:

مشروع القرار الأمريكي لنشر قوَّة دوليَّة في قطاع غزَّة يحمل فرصًا لتجاوز الأزمات؛ لكنَّه يشكِّل تحديًا حقيقيًّا للسِّيادة الفلسطينيَّة والشرعيَّة الوطنيَّة، حيث يغيِّب هذا المشروع الهويَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، ويسعى إلى تثبيت الوصاية الدوليَّة والهيمنة الأمريكيَّة على الشَّأن الفلسطيني، لذلك يتطلَّب الأمر موقفًا فلسطينيًّا موحدًا وقويًّا يضمن المشاركة الفاعلة، بما يحمي الحقوق الوطنيَّة، مع تطوير رؤية إستراتيجيَّة توازن بين الأمن والتَّنمية والاستقلال الوطني، وبناءً على ما تقدَّم نُوصي بالنِّقاط التَّالية:

- ضرورة ضمان مشاركة فلسطينيَّة فعليَّة في صياغة القرار، من خلال مشاركة واضحة للسُّلطة الفلسطينيَّة (أو هيئة وطنيَّة توافقيَّة) في القرار كطرف أساسي، وليس كمتلقِّي فقط.

- ضمان مشاركة قوَّات أمن السُّلطة الفلسطينيَّة خلال المرحلة الانتقاليَّة، خاصَّة أنَّ حماس أكدت مرارًا وتكرارًا أنَّها لن تتخلَّى عن سلاحها إلَّا "في إطار وطني فلسطيني شامل"، أو بعد "استعادة الحقوق الوطنيَّة كاملة"، وهذا الموقف يعني أنَّ مشاركة السُّلطة الفلسطينيَّة قد تكون الآليَّة الوحيدة الَّتِي تُتيح لحماس مخرجًا يحفظ ماء وجهها، باعتبار أنَّ نزع السِّلاح يعدُّ انتقالًا إلى الوحدة الفلسطينيَّة بدلًا من الاستسلام لإسرائيل.

(1) مروان طوباسي، مشروع القرار الأميركي حول غزة.. تكريس للهيمنة بوجه جديد، جريدة القدس، 5 نوفمبر 2025، متاح https://goo.su/gUikk.

- صياغة خارطة طريق وطنيَّة فلسطينيَّة واضحة تتضمَّن: أولويَّات إعادة الإعمار، وشروط المشاركة الدوليَّة، ومبدأ السِّيادة، ومبدأ المشاركة الشعبيَّة، ومراقبة التَّمويل.
- العمل على إدخال شرط ملزِم بأن تكون قوة ISF تحت إشراف وموافقة فلسطينيَّة، وبخروج إسرائيلي واضح ومُلزِم.
- ضمان أنَّ إعادة الإعمار ترتبط باستعادة البنية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وليس فقط البُنى التحتيَّة، مع التَّركيز على تمكين المرأة، والاقتصاد المحلي، والتَّشغيل الشَّبابي.
- تطوير آليَّة مراقبة وتمويل شفَّافة يتمُّ من خلالها إشراك المجتمع المدني الفلسطيني، لضمان مساءلة تصميم المشاريع وتوزيعها.
- إعداد إستراتيجيَّة وطنيَّة بديلة تُعرِّف أولويَّات القطاع الفلسطيني قبل توقيع أيِّ اتِّفاق، لتجنُّب أيِّ تحكُّم بها من الخارج.